

Distr.: Limited  
15 March 2000  
ARABIC  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات  
الدورة الثالثة والأربعون  
فيينا، ٦-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠  
البند ٤ من جدول الأعمال  
خفض الطلب غير المشروع على المخدرات

اسبانيا وألمانيا وأوروغواي وايرلندا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والدانمرك وسلوفاكيا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وقبرص وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنمسا وهولندا واليونان: مشروع قرار

تعزيز المساعدة المقدمة الى متعاطي المخدرات

إن لجنة المخدرات،

إذ تسلم بأن هناك ملايين من الناس على نطاق العالم يتعاطون المخدرات والمؤثرات العقلية،

وإذ تدرك ما يلحقه تعاطي المخدرات بالأفراد، ولا سيما الشباب، من أضرار في صحتهم الجسدية والعقلية والاجتماعية،

وإذ تبدي قلقها لانتشار تعاطي المخدرات والادمان عليها في المجتمع، لما له من آثار سلبية في صحة الناس والمجتمع وفي الموارد الاقتصادية،

وإذ تضع في اعتبارها خطة العمل لتنفيذ الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٣٢/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ تسلم بأن أي إجراء فعال لمكافحة تعاطي المخدرات والادمان عليها يجب أن يستند الى نهج شامل متوازن ومنسق يتعاضد فيه عنصرا خفض العرض وخفض الطلب،

وإذ تدرك ضرورة تقليل الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي مواد الادمان، باعتبارها عنصرا لا غنى عنه في خفض الطلب،

وإذ تدرك أيضا أن تعاطي المخدرات والادمان عليها مشكلتان خطيرتان، وأن كثيرا من متعاطي المخدرات لا ينتفعون بما يوجد من مساعدة وعلاج، وأن الخدمات المتاحة كثيرا ما تكون قاصرة عن تلبية احتياجاتهم،

وإذ تدرك أن المادة ٤ (ج) من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات<sup>(١)</sup> تقضي بأن تلتزم الدول الأطراف بحصر توزيع المخدرات واستعمالها وحيازتها، ضمن جملة أمور، في الأغراض الطبية والعلمية،

وإذ تستذكر أن المادة ٣٨ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٢،<sup>(٢)</sup> تنص على أن تولي الدول الأطراف اهتماما خاصا وتتخذ جميع التدابير الممكنة عمليا لمنع تعاطي المخدرات والتعرف مبكرا على الأشخاص المتورطين في ذلك وعلاجهم وتوعيتهم ورعايتهم بعد العلاج وإعادة تأهيلهم وادماجهم في المجتمع، وعلى أن تنسق جهودها لتحقيق تلك الغايات،

١- تحث الدول الأعضاء على استحداث خدمات للكشف المبكر، وتقديم المشورة، والعلاج، ومنع النكوص، والرعاية اللاحقة، وإعادة الاندماج في المجتمع، وعلى ضمان توافر تلك الخدمات على نطاق واسع وتزويدها بقدرة كافية لخدمة الأشخاص الذين يحتاجون إليها؛

٢- تطلب إلى الدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات وتزيد من توافر الخدمات وتيسر الحصول عليها بهدف الوصول إلى متعاطي المخدرات الذين لم تشملهم أو لم تقاربهم الخدمات والبرامج الموجودة، والذين هم شديداً معرضون لأضرار صحية بالغة وأمراض معدية مرتبطة بالمخدرات، وحتى لحوادث مميتة، بغية مساعدة أولئك المدمنين على تقليل المخاطر الصحية الفردية والعامية؛

٣- تدعو الدول الأعضاء إلى تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الهيئات الوطنية والدولية ذات الصلة عن استراتيجياتها وبرامجها وخدماتها على النحو المذكور في الفقرتين ١ و ٢ أعلاه. وفي هذا الشأن يشدد على أهمية وضع منهجيات للتقييم وتطبيق تلك المنهجيات عمليا في وقت لاحق؛

٤- تدعو إلى تقديم تبرعات لتنفيذ خطة العمل لتنفيذ الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٣٢/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛

٥- تطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يضع في اعتباره، لدى اعداد التقرير الإثناسنوي عن متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بغية تقديمه إلى لجنة المخدرات في دورتها الرابعة والأربعين، المعلومات المقدمة من الحكومات عن الجهود المذكورة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ أعلاه.

(١) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.

(٢) المرجع نفسه، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.